أوراق المؤتمر

رؤية مؤتمر المسار الديموقراطي السوري
سوريا التي نريد

الأمانة العامة

الفهرس

مقدمة 2
الهويّة السورية 3
اللامركزية..... 4
المسألة القومية في سوريا 5
المرأة السورية والحرية - تمكين المرأة السورية 6
المبادئ الدستورية 7
الرؤية والعملية السياسية 8
أولاً: نظرة في الحالة السورية حتى ٢٠١١ 8
ثانياً: الثورة 9
ثالثاً: العملية السياسية 10
١-المسار السياسي لحلّ لقضية السورية..... 10
٢- مرتكزات مسار جنيف 11
٣- الاستعصاء الراهن 12
مشروع خطة طريق مقترحة للحلّ السياسي..... 14
أولاً: نقاط تمهيدية وإجراءات لبناء الثقة 14
ثانياً: توافقات مسبقة ضرورية 14
ثالثاً: مستلزمات المرحلة الانتقالية..... 14

مقدمة

كانت سوريا عرضة للتجاذب والصراع على امتداد قرنٍ من الزمان، هو عمرها في حياتها الجديدة منذ نهاية العهد العثماني، لم تستطع خلاله استكمال تحقيق هويتها. فهي لم تسعد بتبلور كينونتها تلك حتى ظهرت العلل وأنواع مقاومة التحديث بكلّ أشكالها. مرّ ربع قرن من الانتداب الفرنسي، وربع ثانٍ بين ديموقراطية ليبرالية وانقلابات عسكرية، حتى استقر الأمر على نجاح أصحاب العقلية الشمولية في الهيمنة، وأخيراً نصف قرن من الاستبداد الصافي مع الديكتاتور الأسد، وابنه من بعده، حتى اندلاع الثورة في ربيع ٢٠١١، ثمّ الثورة المضادة بكلّ أسلحتها وأكثر ممثّليها تطرّفًا وتخلّفاً وانكشافاً.

عاش السوريون/ات مظاهر التشتّت والتأخّر الاجتماعي- السياسي طوال الفترتين الأولى والثانية، الأمر الذي مهّد الطريق إلى النمط الشمولي للدولة. لقد عرفوا التعددية السياسية لا من خلال مزاياها وحسب، بل أيضاً من خلال عثراتها وضياع فرص أحياناً من خلالها، فاستعادوا فلسفة الحاجة إلى الاستقرار والتقدّم، وكان أن انتظروا قدوم قيادة قادرة على تحقيق ذلك، فجاء الديكتاتور باستبداده وتفرّده من دون العدل ولا المساواة.

حين ذاق السوريون طعم الصراع على مصيرهم بين الأقوياء، مالوا إلى الاحتماء بدرع انتماء قومي أشمل، ظنّوا أنه أكثر أماناً وفاعلية وكفاءة، لكنّه تشقّق بسهولة مع سيطرة الروح الفردية بأدوات تحكّمها الأسهل والأقرب. ولم يكن ذلك الحلم طويل الأمد، فتهاوى من جديد بتشجيع حالة النفور الناشئة، وقيادة العناصر التي عادت سريعاً عن رغبتها القديمة إلى امتيازاتها واستقلالها، وتجمعت لتعيد اصطفافها على طريق يؤدّي أيضاً إلى درب الشمولية.

في ذلك المسار كلّه، حوصرت أية محاولة لضمان استقلال الجيش عن السياسة، وتمّ اختراقه دوماً إمّا باسم الثورية المشوّهة، أو الاشتراكية العوراء، أو بدعوى حماية حقوق الفقراء الذين دفعتهم الحاجة والعوز إلى صفوفه، وأخيراً باسم العقيدة القومية التي نشأ من أجلها، ليخدم الحزب ثمّ الديكتاتور.

كان تبرير الاستبداد والمركزية المُحكمة دوماً من أجل وحدة الوطن والشعب، ودرءاً له من التفتّت والتقسيم. ولم يكن ذلك إلّا طريقاً لتحويل البلاد إلى ملكية خاصة وإرثٍ يُوَرّث. كما كانت كلمة" التقدمية" التي أُلحقت باسم الجبهة الوطنية الحاكمة شكلاً، حجاباً لطريق التقدّم وتوجّهات الحداثة واللحاق بالحضارة والمدنية بجوهرها الفلسفي والاجتماعي والاقتصادي وأخيراً السياسي.

الحداثة تقتضي مساراً ديموقراطياً واضحاً، حيث يختار الشعب حكومته، ويمارس حرياته الأساسية المعروفة، ويتمتّع بحقوق الإنسان التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويحرّر المجتمع المدني وطاقاته. كذلك تقتضي وتتطلّب دستوراً يحمي حقوق المواطنين والحقوق الجمعية، يزيل هواجسهم أفراداً وجماعات، ويرسم شكل نظام الحكم وفصل السلطات.

وانطلاقاً من تحديد الإشكاليات التي تواجه بناء الدولة الديموقراطية الحديثة فإننا نعرض فيما يلي باختصار ما نعتقد أنه من أهم العوامل التي تسمح بالانطلاق في عملية البناء تلك.

الهويّة السورية

١- الهُوية السورية المنشودة، هي الإطار الوطني الجامع الذي تتفاعل فيه الثقافات السورية المتنوّعة التي يتشكّل منها النسيج الاجتماعي السوري المتعدد قومياً ودينياً وطائفياً ومذهبياً، وينتج عنها إطارٌ ثقافي واسع يشكّل قاعدة استناد للتعامل مع محيط السوريين/ات الإقليمي ومع العالم، وهي بنفس الوقت لا تتعارض مع هوياتهم/ن الفرعية المعبّرة عن خصوصياتهم المتميّزة والمتمايزة، بل تعترف بها وتثبّتها.
٢- تشكل المواطنة الحرة المتساوية، والحقوق التي أقّرتها ا لشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب في القانون الدولي، والحريّات الأساسية، ومبادئ سيادة الشعب، جوهر الهُويّة السورية.
٣- تشكّل الهُويّة السورية هذه أساساً لبناء مستقبل سوريا على أساس دستور عصري لدولة ديموقراطية ولامركزية يتوافق الجميع على حدودها السياسية، التشريعية، المالية والإدارية.
٤- آن الأوان ليدخل السوريون/ات عهداً جديداً من السلم والحرية والحداثة والازدهار، ويخرجوا من أزمنة الهويات المتناحرة والعيش دائماً على أعتاب الحروب الأهلية واحتمالاتها، إلى هويةٍ واحدةٍ، هوية قادرة على جمعهم في بوتقةٍ وطنيةٍ واحدةٍ، دون أن يحتاجوا للتخلّي عن هوياتهم الفرعية الأخرى، قومية كانت أم إثنية أم دينية أم مذهبية وطائفية.
٥- ليس هنالك من هويةٍ مهما علت منزلتها لدى أصحابها، يمكن أن تكون لها هذه القدرة إلا الهوية السورية، تستطيع جمع السوريين/ت وتنهي فرقتهم، وتحّول تنّوعهم إلى نعمة وتُحبط أطماع الآخرين فيهم.
٦- هذه الهوية ستجعل من سوريا بالفعل وطناً نهائياً لأبنائها، ضمن حدودها المعترف بها دولياً منذ استقلالها، موحِّدة الشعب والأرض والسيادة. سوريا هذه يمكن أن تعود إلى اسمها الذي عُمّدت به يوم تأسست: الدولة السورية.
٧- إن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وسيادة الشعب، والحداثة، متجسّدةً في دستور عصري يتوافق عليه الجميع ويؤسس لسوريا المستقبل : ديموقراطية ولا مركزية.
٨- دعوة السوريين بكّل ألوانهم وبالتنّوع والموزاييك الجميل الذي يشكّلونه، إلى إعلاء شأن هويتهم هذه، وتحويلها إلى موحّد لهم، ومحرّك لطاقاتهم الخلاقة وحراكهم السياسي القادم.
٩- كل ما سبق يفرض الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يعكس خصوصية المجتمع السوري بأطيافه المتنوعة.

اللامركزية

اللامركزية هي التحويل الاستراتيجي للمسؤوليات والموارد وسلطة اتخاذ القرار من منظمة أو حكومة مركزية إلى مستويات أو وحدات متعددة، مثل الحكومات المحلية أو الإدارات الإقليمية أو الوكالات المستقلة. يهدف هذا التحول الجذري إلى تمكين الكيانات الأصغر من صياغة قرارات تتماشى بشكل أفضل مع الاحتياجات والتفضيلات والظروف الفريدة لمجتمعاتها أو مناطقها. جوهر اللامركزية هو تقاسم السلطات بين المركز والأقاليم، وفكرة أن أي مسؤول منتخب هو مسؤول فقط أمام ناخبيه، ولا يمكن عزله إلا من قبل من انتخبه، وهذا يتعارض جوهرياً مع لا مركزية النظام السوري، التي يسمّى ب "اللامركزية الإدارية الموسّعة".
في النظام اللامركزي الذي نعتقد أنه يلائم وضع سورية الموحدة، ستنحصر في يد المركز كل من علاقات الدولة الخارجية ومهمة الدفاع عن الوطن بحيش واحد وضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال المصرف المركزي.
سيحقق النظام اللامركزي ميزات حقيقية في مستويات متعددة:
١- تحسين مستوى تقديم الخدمات.
٢- توزيع السلطة بين المركز والأطراف.
٣- تعزيز مبدأ المواطنة وتكريس الممارسة الديمقراطية.
٤- زيادة مشاركة المواطنين وتعزيز المشاركة السياسية التفاعلية بين الأطراف والمركز.
٥- معالجة إهمال الأطراف من قبل المركز وتعزيز المساءلة والحفاظ على الوحدة الوطنية.
٦- تحصين البلاد من احتمال تأسيس استبداد جديد أو إحياء القديم.
٧- النصّ على اللامركزية بأكبر قدر ممكن من التفصيل في الدستور السوري الجديد، سيكون عامل حماية لها من تغوّل السلطة في المركز من جهة، وسيمنع استخدامها والالتفاف عليها من قبل الأحزاب المتنافسة أو مجموعات الضغط وأصحاب المصالح من جهة ثانية.
٨- إنّ قرب السلطات الإقليمية أو المحلية من السكان يجعل الرقابة الشعبية على أدائها أكثر فاعلية. كذلك تكون الإدارة أكثر قدرة على معرفة الاحتياجات المحلية، وأكثر حرصاً على تحقيق صالح المواطنين المحليين خاصّة إذا ارتبطت اللامركزية السياسية باللامركزية الإدارية والمالية، لأنّ مستوى الأداء الخدمي سينعكس بالضرورة على مستوى التمثيل السياسي. يخلق هذا كلّه أجواءً إيجابيّة من التنافس الذي يؤدي بالنتيجة لفتح آفاق التطوير الاقتصادي من خلال السعي لجلب الاستثمارات وتحسين أداء النظام الضريبي المحلي، ويعزز موضوع الشفافية ويخفف من القيود البيروقراطية الناتجة عن المركزية ويسرّع آليات اتخاذ القرار.
٩- يعزز تقاسم السلطات بين المركز والأقاليم عمليات التنمية المتكافئة ويقلل من نتائج إهمال الأطراف من قبل المراكز والعواصم. من العدل أن تحظى الأرياف باهتمام يوازي ما تقدّمه من موارد وكفاءات للبلاد.
إنّ المشاركة باتخاذ القرارات من خلال مؤسسات الحكم المحلية، تعزز شعور الانتماء الوطني من جهة باعتبار البشر يميلون للدفاع عمّا يشاركون بصنعه، كما تعزز الممارسة الديمقراطية من خلال الرقابة والمساءلة.
كلّما كان المسؤولون/ات السياسيون والموظفون الإداريون أقرب للبيئة المحلية، كلّما كان من الأسهل تقييم أدائهم ومساءلتهم عن أخطائهم. تعزز المشاركة في المسؤوليات المحلية الممارسة الديمقراطية وتكبح جماح الاستبداد السياسي.
يفترض هذا بالتأكيد وجود أحزاب متنافسة وصحافة حرّة ووعي مجتمعي وقدرة على الوصول إلى المعلومات ومشاركتها.
سيكون من فوائد تطبيق اللامركزية في سوريا، تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة في المناطق والمحليات المختلفة. سيكون بمقدور أهالي كل منطقة تحديد أولوياتهم من جهة، وأساليب تلبية احتياجاتهم من جهة ثانية، والموارد اللازمة لذلك من جهة ثالثة. سيضعف هذا قدرة المركز على معاقبة الأطراف والمناطق من خلال التحكم بالتمويل والإنفاق العام، لأنّ اللامركزية العميقة ستمكّن هذه الأطراف من إيجاد مطارح ضريبية ومشاريع استثمارية تعود عليها بالريع المستدام دون تحكم من المركز.

المسألة القومية في سوريا

يتكوّن الشعب السوري من عدد من القوميات -العربية والكردية والتركمانية والسريانية الآشورية- مما يستوجب الإقرار الدستوري بالوجود القومي والحق الثقافي والحرية الدينية لمختلف هذه القوميات.
يتوجب عند البحث في مشكلة الوجود القومي المتعدد إيجاد مخارج لها بعد أن جعلها نظام الاستبداد مشكلة طوال عهوده، ووسيلة لديمومة بقائه في السلطة، معتمداً على التمييز والفصل والإقصاء والتهميش والاستخدام حسب المصلحة، ونزع مفهوم المواطنة واعتماد نظام الرعايا الذي يضرب مفهوم الدولة السورية وحداثتها.
إن سياسة التمييز والاضطهاد القومي التي مارستها الأنظمة السابقة ضد الشعب السوري عموماً والشعب الكردي على وجه الخصوص أخلت بأسس بناء الدولة الوطنية وسببت في إضعاف الروابط الوطنية، وتخويف السوريين بعضهم من بعض، كما أخلّ بفرص استمرار الوحدة الاجتماعية، وهدّد أسس الاجتماع السوري. لقد كان استمرار تجاهل الهويات المختلفة وخاصّة القومية منها، يعطّل إمكانية انبثاق هُويّة سورية جامعة.
سيكون الشعب السياسي السوري أساساً لسورية الجديدة بناء على شرعية دستورية تقوم على مبدأ التوافق، واجتماع يقوم على قاعدة من الديموقراطية وحقوق الإنسان والاعتراف بالتعدد القومي والثقافي وبالحقوق القومية والثقافية لكافة القوميات وبما يعزز مسار الحرية والسلم الاجتماعي.
إن قضية الشعب الكردي واحدة من القضايا الأكثر أهمّية في الهوية السورية، والوجود الكردي ليس وجوداً طارئاً، بل هو جزء لا يتجزّأ من النسيج الوطني السوري، كما أن الحركات السياسية الكردية لم تنحُ منحى الانفصال والتقسيم عبر تاريخها.
إنّ حق تقرير المصير يأتي بمعنى الحق في التعبير السياسي عن الوجود القومي وتنظيمه، مع اشتراط التوافق على شكل الدولة ونظام الحكم، وهو لا ينفي مسبقاً أيّ شكل لذلك ما دام يحافظ على وحدة البلاد، بما في ذلك الدولة الاتحادية والنظام الفيدرالي أوالحق بالإدارة الذاتية، كما إنه يشترط الاعتراف بالحقوق القومية والاعتراف الدستوري واحترام الخصوصية الثقافية للكرد والسريان الآشوريين وجميع القوميات الأخرى، وحقوقها بممارسة النشاط السياسي والاجتماعي بحرية كاملة ضمن حدود الدولة السورية المعترف بها دولياً .
إن الاستمرار في تأجيج الصراع على أرضية التنازع القومي هو فشلٌ وإضعافٌ للدولة التي عليها أن تراعي مسألة الوجود التاريخي لشعوب الشرق الأوسط وحاجاتهم لبعضهم وضرورة تحالفهم وبناء الأخوّة المستندة إلى مشروع ديمقراطي يحقق لهم التكامل والوجود والتنمية فيما بينهم.
وفي معالجة مسألة الوجود القومي المتعدد يبرز دور السلطة الحاكمة المنبثقة عن رضا اجتماعي وانتخابات نزيهة وخيار ديمقراطي يحمي مبدّا التنوّع في إطار وحدة المجتمع والدولة. كما يعني أيضاً ضمان المساواة أمام القانون وحماية الحريات العامة الجمعية والفردية، فالإقصاء والتمييز بين المواطنين هو الذي يمهّد الطريق أمام الصراعات الداخلية والتعبئة القومية.
تقوم حقوق الجماعات القومية في سورية على مبادئ العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، والالتزام بهما يشكل تأسيساً للانتقال السياسي في سورية ويؤدي إلى تمتين الرابطة الوطنية السورية التي انتجتها التجربة التاريخية المشتركة لجميع السوريين.
إنّ اتجاه الدولة إلى عدم تسخير السلطة لصالح قومية على حساب باقي القوميات، ضرورة لازمة لإطلاق الهويّة السورية الجامعة. وللخلاص من صراع الهويات الفرعية على حساب الهوية السياسية لا بدّ من عقد اجتماعي ينخرط فيه جميع السوريين في بناء الهويّة الوطنية. وهذا يستدعي التشاركية في السلطة وفق آلية تنسق العلاقة بين المركز والأطراف، ويستدعي النظر إلى مشروع اللامركزية كوسيلة للمشاركة المتوازية بين الأقاليم والمناطق والمركز ما يضمن وحدة سوريا الجغرافية ومشاركة الجميع في إطار التعددية الديمقراطية والمساهمة في الازدهار والتنمية الديمقراطية.

المرأة السورية والحرية - تمكين المرأة السورية

بما أننا نهدف إلى التعبير عن مطالب كل السوريات والسوريين المؤمنين بالمبادئ نفسها، لذلك نرى من الأساسي والجوهري، أن نؤكّد على إيماننا بأهمية تحصيل حقوق المرأة والمساواة الجندرية، وتمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة في جميع مناحي الحياة وجهات صنع القرار باتجاه سوريا المستقبل، بما في ذلك تمكينها من الحصول على حقها في المشاركة السياسية، وضمان أن تكون نسبة هذه المشاركة كافية ومرضية لها ولمن يمثّلها أولاً.

إن العمل على تغيير الصورة النمطية السائدة حتى الآن للمرأة في سوريا في الإعلام والتعليم والحياة اليومية والاجتماعية، هو جزء من مهمات نسائنا ورجالنا معاً، لا يقلّ عن المهام الوطنية الكبرى في ضرورته الاستراتيجية.

لقد أثبتت كلّ تفاصيل القضية السورية خلال أكثر من عقد، أن النساء السوريات هنّ مخزن الطاقة الهائل الذي يجري إقصاؤه أو التقليل من شأنه، وأنّ عملية التغيير الديموقراطي/ العلماني مرتبطة بتمكين المرأة أكثر من أيّ شيء آخر.

لذلك لا بدّ أن يكون الهدف والمهمة في آن معاً، هو تمكين المرأة بإعطائها حقها المساوي لحق الرجل، ومشاركتها مناصفة في الوقت نفسه، في عملية اتّخاذ القرار على كلّ جانب واختصاص، وفي كلّ هيئة عامة وشأن عام.

يعتمد المسار السوري الديموقراطي القوانين والمعاهدات الدولية التي تؤكد على حقوق المرأة ككيان مستقل وفاعل. وترى أنه من بين هذه الأدوات الدولية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، كما يجب إلغاء كافة التحفظات التي اعتمدها النظام السوري بشأنها باعتبارها تحد من تطبيق هذه الاتفاقية. وتركز الاتفاقية على المساواة في الحقوق السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجنسين، وإضافة إلى ذلك، يُعتبر إعلان وبرنامج عمل بيجين (١٩٩٥) خطة دولية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، تؤكد على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

المبادئ الدستورية

إن سوريا التي يريدها السوريون/ات تقوم على مبادئ أساسية تكون في صلب دستورهم القادم، ولا بدّ أن تكون توافقية ومسبقة وغير قابلة للتعديل إلّا بخطوات صعبة ومحدّدة، ومنها:

- إن مرجعية المبادئ الدستورية هي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبروتوكلات الاختيارية الملحقة بهما.
- يضمن دستور سوريا الحريات الفردية والعامّة وعلى رأسها حريّة الاعتقاد والإيمان والعبادة والتعبير عن الرأي وحرية الإعلام، كما يصون حقوق الاجتماع وحقوق التظاهر والإضراب سلميا. كما يضمن حرية تشكيل المنظمات الأهلية والمدنية والسياسية.
- تقوم سوريا الجديدة على سيادة القانون ومبدأ المواطنة المتساوية.
- سوريا دولة ديمقراطية متعدّدة القوميات والأديان، تنتقل السلطة فيها سلمياً عبر صناديق الاقتراع ضمن نظام انتخاب حرّ ومباشر وسري، لكل مواطن صوت واحد في الانتخابات الوطنية والمحلية.
- الاعتراف بالقوميات المتعددة، وضمان الحقوق القومية للكرد والتركمان والسريان الآشوريين والشركس والأرمن، الذين لا بدّ من حلّ قضاياهم وهواجسهم القومية حلًا ديمقراطيًا عادلًا وفق العهود والمواثيق الدولية.
- عدم التمييز بين الأديان وتجريم التكفير قانونياً، وعدم ذكر دين رئيس الدولة ولا جنسه، فهو كمواطن ينتخب/ تُنتخب باعتباره/ها من الشعب السوري، وباعتبار منصب الرئيس لا يستوجب التميّز بدينٍ أو قومية أو طائفة أو طبقة اجتماعية. يضمن الدستور استقلال مؤسسات الدولة عن المؤسسات الدينية، والعكس أيضاً.
- تُعتمد اللامركزية كأساس مُصان دستورياً، لتوزيع السلطة في الدولة، بحيث تُوزّع صلاحيات الحكم بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، بما يحقق التوازن في إدارة شؤون الدولة ويعزز الوحدة الوطنية. يمكن التوصّل إلى تفصيل هذه اللامركزية من خلال الحوار وتحكيم المصلحة الوطنية ومبدأ التوافق، إضافة إلى الاستعانة بالخبرات الأممية في هذا المجال.
- الاعتراف الدستوري باللغات العربية والكردية والسريانية كلغاتٍ رسمية، و يُحَدَّد مجال استخدام هذه اللغات وغيرها ضمن الحقوق العامه والثقافية التي يكفلها النظام اللامركزي.
- المساواة الجندرية بين المرأة والرجل، ومشاركة المرأة السياسية بنسبة مساوية للرجل أيضاً، مباشرة أو بتدرّج منظور.
- يَعتمد الدستور السوري مبدأ فصل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية.
- اعتماد الفصل بين الدولة والمجتمع المدني واعتبار الأديان جزءاً من فعاليات المجتمع الأهلي.
- الشعب هو صاحب السيادة العليا ومصدر كل شرعية، ونظام الدولة لا مركزي تحكمه سلطة دستورية واحدة تملك حق التعبير عن الشعب بمجمله بصلاحيات محددة، وتتوزّع الإدارة بين مركز تعبّر عنه وزارات سيادية يحدّدها الدستور بالتوافق وتختصّ بالأمور الخارجية والدفاع عن الوطن والخزينة المركزية، وسلطات إقليمية تعبّر عن إرادة ناخبيها المباشرين.
- تتضمّن مقدّمة الدستور اعتبار سوريا جمهورية ديمقراطية، وتوضع مبادئ الديمقراطية كثوابت، ومن سلطة المحكمة الدستورية وقف أي تعديل يستهدفها.
- التعددية السياسية بما تعنيه من ترتيبات دستورية لتوزيع السلطات السياسية وتحقيق الحرية والعدل والنمو الاجتماعي والثقافي والاعتراف بوجود تيارات سياسية متعددة، ذات برامج وأفكار ومنطلقات مختلفة، تتحاور بتكافؤ حول الصالح العام دون سعي إلى قهر أو قمع الآخر، وتعتمد موارد ذاتية داخلية أو معونات شفافة، وتتنافس على برامج وليس على هويات.
- ضمان مبدأ تداول السلطة والاعتراف بالمعارضة على أنها جزء من النظام العام، وهو من أهم ضرورات التعددية السياسية والمعبّر عنها بالرأي الآخر وبالحياة الحزبية.
- المؤسسة العسكرية مختصة بالدفاع عن الوطن ويجب ضمان استقلالها التام عن الصراع السياسي.
- رفض وتجريم استخدام العنف وخطاب الكراهية وتخصيص بنود واضحة في القانون لحماية المجتمع ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات.
- ضمان الحرية الفردية بوصفه ركيزة أساسية متضمنة في الحريات العامة وغير متعارضة معها.
- المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩.

الرؤية والعملية السياسية

أولاً: نظرة في الحالة السورية حتى ٢٠١١

على عكس ما يُقال أحياناً، لم تعرف سوريا الاستقرار الحقيقي منذ تأسيسها. ولا يمكن أن تكون مرحلة الاستبداد والفساد التي ما زالت مستمرّة رسمياً حتى الآن، عنواناً على هذا الاستقرار. فحين يكون الشعب غائباً ومقهوراً، وطاقاته ضائعة مُضيّعة، لا يعبّر صمته عن الرضا، ولا خوفه عن الموافقة على ما يجري. عندئذٍ تكون البلاد على طريق الانفجار الحتمي، طال زمانه أم قصر.
شكّل النظام الذي تأسّس مع انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ صعوبة للباحثين في الاجتماع السياسي دائماً عند تصنيفه واختيار خانة له. فهو نظام شمولي من حيث مظاهره الشعبوية وأشكال تنظيم وحشد فئات الشعب في صفوف مختصة، وفي احتواء كلّ شيء في الدولة ونظام الحكم، وهو سلطويٌّ تسلطي من حيث الإمساك بالسلطات الحقيقية من قبل الديكتاتور والطغمة الأمنية/ العسكرية بالأمور والمفاصل، لكنّه في كلّ الأحوال نظام استبداد موصوف، يمسك بالهراوة والثروة، فيضرب ويعطي، يهب المواطنين إحساساً متناقضاً بكونهم عرضة لاحتمالات السجون أو العطاء.
مورست السلطة المطلقة بطريقة قاسية وظالمة، وكانت غير عادلة بحق الأفراد الذين كانوا يحلمون بأن يصبحوا مواطنين، وهم يرون النظام يعاملهم كرعايا، وغير عادلة أيضاً مع الجماعات.
غابت الحرية، وامتنعت الكرامة، واغتُصبت حقوق الإنسان السوري وحرياته الأساسية، وكانت مسار التنمية على طريق يؤدي إلى تعميم الفساد والخراب الاقتصادي والاجتماعي بشكل حتمي.
سلك الاستبداد طريقاً مدروساً ومحكماً، قام في البداية بتقوية الجيش وتأسيس شبكة من الأجهزة الأمنية تستطيع التغلغل والسيطرة على كلّ مناحي الحياة، وعلى طبقات واختصاصات متعددة الأشكال موحّدة المضمون. قام باحتواء الكثير من القوى السياسية في إطار " الجبهة الوطنية التقدمية" لا لتقود البلاد بل ليقودها النظام فيبعدها عن ممارسة السياسة بمعناها الحقيقي ويدمجها في آليات الاستبداد والإفساد. وكان جهده باتّجاه اختزال الوطن بالفرد القائد، واختزال الحرية بالطاعة والانصياع.
بعد حرب تشرين، تجلّت صورة الدولة الأمنية الجاهزة للقمع، وكذلك وجد النظام فرصة لتعزيز قوته ونفوذه في الأزمة اللبنانية، فكان اجتياح لبنان. وكانت المعارضة يومها مهيضة الجناح ما زالت تعاني من تفتيت النظام لصفوفها، لكنها رغم ذلك ابتدأت بأشكال مختلفة بالتعبير عن ذاتها سلمياً ومدنياً ومهنياً، وشقّ بعضها طريقاً له يومذاك من العقل الشمولي إلى الفكر الديموقراطي ومسائل الحداثة، وظهرت قوى يسارية جديدة، تمسك بقضية الحرية وتحرير الإنسان في الوقت ذاته.
بعد فترة من الصراع بين استبداد وإرهاب النظام وبين إرهاب الإسلام الجهادي المتطرف، تنامى حراك ديموقراطي وشعبي ومهني في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، مع القوى المعارضة وما كان لا يزال حياً من المجتمع المدني- المهني بعد. لكنّ النظام وقوى التطرف نجحا برفع مستوى العنف وسفك الدم، ودخل السوريون/ات بعد مجزرة حماة في الثمانينات السوداء، بأزمتها الاقتصادية والمعيشية والأمنية الخانقة، وبتعميم القمع الشامل.
دخل النظام بعدها في طور التوريث المشؤوم وحلقاته الدراماتيكية التي كانت ذروتها في عام ٢٠٠٠، بوفاة الأسد الأب وإخراج مسرحية متعجّلة لم تقنع أحداً، فجاء" الرئيس الشاب" الجديد، الذي ختم فترة الانتقال السريعة تلك والتي حفلت بالقلق والمخاوف والأخطار، ليلقي خطاباً في يوم التنصيب أعطى للكثيرين آمالاً بنوها على الرمال، فابتدأ ربيع دمشق.
انتعشت حركة المنتديات، وتأسست لجان إحياء المجتمع المدني، وصدر بيان ٢٧ أيلول الذي وقعته ٩٩ شخصية فكرية وفنية وسياسية يطالب بالبدء بالإصلاح وتأسيسه على وقف العمل بحالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإطلاق الحريات، ما قلّ ودلّ كما يُقال، وتشجيعاً للسلطة على تنفيذ ما أبدته من "النيات الطيبة". إلّا أن عملية إنهاء ربيع دمشق ابتدأت في ربيع العام التالي، وعلى خطوات متصاعدة وضربات مُحكمة ومختارة.
إضافةً إلى سلسلة السياسات التمييزية التي طالت الكرد والتي كانت الهدف منها محو وإلغاء هويتهم القومية، كالإحصاء الأستثنائي السيء الصيت ومشروع الحزام العربي في الستينات حدثت فتنة ملعب القامشلي في ١٢آذار ٢٠٠٤ والتي كانت سبباً مباشراً لتفجر إنتفاضة جماهيرية ضد النظام وما خلفته من ضحايا ومعتقلين.
ثم جاء اغتيال الحريري في لبنان عام ٢٠٠٥، وخروج الجيش السوري، دون افتقاده لجميع مواقع نفوذه، من هنالك بطريقة قسرية غير كريمة، اجتمعت قوى المعارضة السياسية السورية، مع لجان إحياء المجتمع المدني، وقوى كردية منظمة وهامة وكذلك المنظمة الآثورية الديموقراطية -للمرة الأولى معاً- وثلّة من المستقلين، وأسست كياناً موحداً أُطلق عليه اسم "إعلان دمشق"، ابتدأ بتلقي الدعم والتشجيع من أطراف عديدة... ثمّ تلقّى ضربة غير مباشرة أيضاً باعتقالات تلت إصدار بيان مشترك بين مثقفين/ات من لبنان وسوريا، يقترح حلولاً للإشكالية المزمنة في علاقات البلدين.

عقد ائتلاف إعلان دمشق مجلسه الوطني في قلب دمشق مطلعَ كانون الأول ٢٠٠٧، وقام النظام باعتقال العديد من قادته المنتخبين وطارد البقية... وعاد تماماً إلى النهج القديم الذي ورثه مع ما ورثه، فَسادَ الصمت من جديد... حتى اخترقته هتافات الربيع العربي في تونس ومصر وغيرهما، وبدأت بهزّه هزّاً عميقاً ومختلفاً.

ثانياً: الثورة

ابتدأ الربيع العربي مع ثورة تونس في أواخر ٢٠١٠، وكانت حدثاً خارقاً في الركود الخانق المستدام في منطقتنا. أصبح حقيقة واقعة في ٢٥ يناير مع اندلاع الثورة المصرية ونزول الملايين إلى الميادين، حتى اضطرار زين العابدين بن علي للفرار، واضطرار حسني مبارك للتنحّي عن منصبه. لم تعرف المنطقة لحظة مشرقة مثل تلك في تاريخها الحديث.
مع تلك الأنباء المتواردة إلى السوريين/ات، ابتدأت آمالهم بالانتعاش، وقلوبهم تنبض بعزم أقوى. وأخذ بعض نخبهم وشبابهم/وشاباتهم بالتدرّب والتمهيد في تظاهرات صغيرة تأييداً لحراك الربيع العربي، وتسارعت وتائر المخاض، حتى أخذت شكلها بقرار التحرّك في ١٥ آذار وتنفيذه ولو بأشكال محدودة، اتسعّت في اليوم التالي بالاعتصام أمام وزارة الداخلية، ثم انفجرت في الثامن عشر في درعا، حيث الأطفال الذين اعتقلهم أجهزة النظام وعذّبتهم ثم أهانت الأهالي بما لا يُحتمل.
وابتدأ القمع والقتل بمعايير مختلفة منذ ذلك اليوم، فاستنفرت البلاد، وابتدأ الحراك وعمليات تنظيمه وإبداع أدواته.
كان هنالك توجّه شعبي واضح لأن يكون الحراك سلمياً وغير عنيف أبداً، اقتداءً بثورتي تونس ومصر، بعد ثورات أوروبا الشرقية الملوّنة، وإدراكاً لدرجة العنف المختزن في بنية النظام وعقليّته، بما بين يديه من موارد وأدوات هائلة لممارسة ذلك العنف، وتفضيله دائماً للخيار الأمني العنيف، وإدارة لدائرته الجهنّمية.
اتّسعت دائرة المظاهرات وشملت أعداداً أكبر فأكبر، ومدناً وبلداتٍ أكثر فأكثر، وظهرت الحاجة- أمّ الاختراع- إلى إبداع آليات جديدة للإدارة والقيادة والتواصل، فظهر نموذج" التنسيقية"، وانتشر بسرعة كما النار في الهشيم. وحين صارت تلك التنسيقيات بالعشرات ثمّ بالمئات، كانت ضرورة ترابطها، فظهرت" لجان التنسيق المحلية" وأشكال أخرى تماثلها قليلاً أو كثيراً، تقوم بترتيب النشاط الإعلامي ونشره، وبضبط العلاقات المطلوبة للبدء بالمظاهرة ثمْ لترتيب شؤونها، ولتنسيق الحراك على مستوى المدينة وحتى مستوى البلاد. بعد ذلك اهتمت التنسيقيات أيضاً بمساعدة النازحين ومتابعة شؤون المعتقلين، وتقديم المعونة الطبية، وكلّ شؤون استمرارية الحراك وفعاليته.
حدث ذلك والمعارضة ببناها وشخصياتها القديمة تتابع الحدث وتهلّل له من دون أن تكون قادرة على تجاوز ذاتها المتنازعة نحو أشكال توحيد ضرورية من دون تأخير، ومع نزاعاتها المكتومة والمعلنة، انخرط العديد من أفرادها وبعض تنظيماتها بالعمل الثوري، بل استسلم لقيادة التنسيقيات أيضاً أو شارك فيها. لم تستطع تلك المعارضة/المعارضات أن تشقّ طريقاً للوحدة الحقيقية والتنسيق الشامل أبداً، إلّا على شكل بؤرتين وأكثر، وعلى برنامجين وأكثر. استمرّ ذلك طوال العام الأول والثاني للثورة: معارضة تتجمع حول بؤر شتّى، وتتخيّل الانتصار وشيكاً والقطاف دانياً.
كان الانقسام منصبّاً على كلّ القضايا الملحة: الموقف من التدخّل الخارجي، الذي يذهب حتى المناداة بطلبه من طرف، وحتى الانعزال عن الدعم الخارجي من طرف آخر، والموقف من العنف، الذي كان البعض يستعجل نموّ عناصره المكوّنة ويشجّعها من جهة، ويرفض البعض الآخر التفكير بعنف النظام وآثاره اللاحقة، والموقف من الطائفية التي يرى البعض فيها حقيقة واقعة وسلاحاً يمكن استغلاله كون الطائفة الأكبر حجماً هي حاضنة الغضب المختزن الأكبر، ويرى البعض الآخر ضرورة الوقوف ضدّها ولو برفض رؤية مظاهرها المتنوّعة وخصوصاً لدى النظام.
ابتدأت حكاية وجود" الداخل" و"الخارج" منذ ذلك الوقت. وانشدّت أنظار القوى الإقليمية إلى ما يجري، خصوصاً حين فاحت رائحة الدم، وابتدأ نشيد القتال، وهي تؤمن أن أسهل طريق لاستخلاص مصادر القوة والنفوذ لاحقاً هو تأمين السلاح لمن بدا أنه سيرث السلطة السائدة الوشيكة السقوط. وحين يبحث" الكفاح المسلح" عن الإيديولوجيا المناسبة سوف تكون تلك التي تتلبّس لبوس الدين أولّها وأسُّها وأكثرها نجاعة، فانتشرت القوى الجهادية المتطرفة وأزاحت التوجه الإسلامي المعتدل عن الواجهة، بالتوازي والتفاعل مع انتشار قعقعة السلاح.
كان الدعم الدولي أكثر انسجاماً مع نفسه نسبياً، مع أنه تنقّل بين الحزم واللين، والمبادرة والاستنكاف، والتدخّل أو الفرجة والامتناع حتى عن تنفيذ التعهّدات والحفاظ على الخطوط الحمراء مراراً وتكراراً.
كانت النتيجة التي أسفرت عنها الصراعات والتوازنات العسكرية هي سيادة ميليشيات إسلاموية متطرفة ذات توجه فوق وطني/جبهة النصرة/ في منطقة، وبقيت داعش منتشرة دون الاستقرار في مكان مخصص، مع سيطرة ميليشيات أخرى - وبعضها غير سوري- تماهت مع الدور التركي النافذ في الشمال الغربي ثمّ في منطقة رأس العين وتل أبيض. يسيطر النظام حالياً على القسم الأكبر من الأرض السورية بمساعدة ميليشيات إيرانية أو تدور في الفلك الإيراني كما تمتع بسيطرة- ربما غير كاملة- في مناطق من الجنوب السوري. أمّا في شمال شرق سورية سيطرت قوات سورية الديموقراطية بدعم أمريكي. كما يمكن إضافة التواجد العسكري الأمريكي في منطقة التنف مع فصيل سوري هو جيش مغاوير الثورة.

هكذا أصبح جسد البلاد الآن مقسّماً حسب الأمر الواقع إلى مناطق ثلاث أو اربع أساسية، ومناطق أخرى أقلّ أهمية أو حجماً. بطريقة أخرى من التعبير، أصبحت سوريا دولة فاشلة تماماً، تحتاج إعادتها إلى طريق يقود إلى استدراك ذلك الفشل إلى معجزة بل معجزات، وإلى عمل شاق كبير، وقوى وموارد لم تتوفّر حتى الآن، خصوصاً مع استمرار مقاومة النظام لكلّ عوامل النخر والتفسّخ والعجز بل حتى التماسك، في حين يقول إنه:" انتصر"!
كانت الثورة السورية معجزة من حق السوريين أن تحيا وتتجدّد وتتكرّر، أو أن تحقق أحلام أبنائها بالتغيير باتّجاه الحداثة والمعاصرة، لكنّ ذلك سيكون مشروطاً بإدراك طبيعة ما حدث وماهيّة أسبابه، وإبداع أفكار مختلفة، وأدوات مختلفة، وتحالفات مختلفة.. من أجل ذلك.

ثالثاً: العملية السياسية

١-المسار السياسي لحلّ لقضية السورية

كان التعامل المباشر الأوّل مع المسألة السورية في العام الأول للثورة من خلال مبادرة ترافقت مع قرار بتجميد عضوية النظام في الجامعة اعتباراً من ٢٠١١/١١/١٦ إلى حين التزامه بخطة العمل العربية، وطالب القرار "الدول العربية بسحب سفرائها من دمشق"، لكنه اعتبر ذلك "قرارا سيادياً لكل دولة". كما اتفق الوزراء على "توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية" على الحكومة السورية، كذلك "توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية وفي حال عدم توقف اعمال العنف والقتل يقوم الامين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان بما فيها الأمم المتحدة". دعا القرار بالخصوص "الجيش العربي السوري الى عدم التورط في اعمال العنف والقتل ضد المدنيين". وضعت الجامعة بروتوكول عمل مراقبيها وأعطت النظام مهلة أيام ثلاثة لتوقيعه. وبعد أن حدث ذلك، أرسلت بعثة أولى من أكثر من خمسين مراقباً، بدأت مهمتها بزيارة مناطق التوتّر والتماس للتحقق من الالتزام ببنود خطة الجامعة لوقف العنف المستشري.
وبعد أكثر من محاولة للتقدّم، ومماطلة النظام بتنفيذ التزامه بتسهيل عمل المراقبين، ثمّ تقديم مبادرة ثانية أكثر جذرية تطرح تنحّي رئيس النظام وتشكيل نائبه لحكومة وحدة وطنية، حتى اقتنع العرب بضرورة إحالة المسألة إلى مجلس الأمن الموضوع مباشرة، فابتدأت مهمة كوفي أنان بالاشتراك مع الجامعة العربية.
تقدم الأخير أثناء فترته بمبادرة نوعية جديدة، أُطلق عليها اسم" النقاط الست"، وتضمنت الالتزام بسحب القوى العسكرية من التجمعات السكنية والإفراج عن المعتقلين خصوصاً السلميين منهم، والالتزام بوقف للعنف بكلّ أشكاله، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إضافة إلى حرية تنقل الصحفيين وعملهم الحر، وخصوصاً حرية التجمع والتظاهر.
واستقال أنان في آب ٢٠١٢، ليبدأ أمين عام الأمم المتحدة بتسمية مبعوث جديد بالتشاور مع الجامعة العربية، واستقرّ الأمر على اسم الأخضر الابراهيمي.
من ناحية أخرى، وفي النصف الثاني من عام ٢٠١١، آلت انقسامات المعارضة إلى تشكيل كيانين لها، هما هيئة التنسيق الوطنية ثم المجلس الوطني السوري، وبقي هذا الانقسام سائدا حتى الآن رغم كلّ ما حدث، ما عدا أن هذين الكيانين مع كيانات أخرى أسهمت معاً في تشكيل هيئة التفاوض لاحقاً.
وجرت أهم محاولة لتوحيد المعارضة وأكثرها شمولاً بدعوة من الجامعة العربية، من خلال انعقاد مؤتمر القاهرة في مطلع تموز ٢٠١٢، وتم التوصل إلى وثائق متميّزة، فشلت المعارضة في الحفاظ عليها كدافع قوي للاجتماع وترك الخلافات الأقلّ أهمية جانباً.
تخلّى المجلس الوطني السوري عن دوره- مرغماً تقريباً- إلى تشكيل جديد هو " الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، الذي بقي مقره عملياً في استنبول بعد أن كان التوجّه والقرار لاستقراره في القاهرة. وبدلاً من أن يكون أكثر قابلية لمعالجة التسوية السياسية في سوريا إضافة إلى توسيع تمثيله عموماً كما أراد من شجّع على تأسيسه، تحوّل إلى وعاء لمزيد من الأطراف المتشدّدة والجهادية المتطرفة. وتحوّلت محاولات إعادة التوازن لتركيبته إلى آليات تزيد من انعدام توازنه وضعف قابليته على خدمة شعبه وقضيته.
بالتوازي مع تلك التطورات أيضاً، ومن أجل تعزيز الشخصية السياسية الجمعية للكرد السوريين، ظهرت الهيئة الكردية العليا في أواسط العام ٢٠١٢ من اجتماع مجلس غرب كردستان مع المجلس الوطني الكردي. وعلى أثر تفكك الهيئة انضم المجلس الوطني في عام ٢٠١٣ إلى الائتلاف الوطني، وتم توقيع اتفاقية رسمية بينهما، بقيت بشكل عام وفي زواياها الحادة حبراً على الورق. من ناحية أخرى تطور نشاط وفاعلية الطرف الآخر الذي نشأ عنه فيما بعد" مجلس سوريا الديموقراطية"، وأنشأ الإدارة الذاتية، بوجود قوة عسكرية مهمة" قوات سوريا الديموقراطية"، اشتركت مع التحالف الدولي في دحر إرهاب داعش، الذي كان قد استشرى واتسع حضوره.

ولعلّها كانت أهم ظاهرة في وضع المعارضة استمرار افتراق أطرافها الداخلية الرئيسة مع تلك المستقرة في الخارج، رغم وضوح الحاجة إلى الوحدة وتأخّر ظهورها.
في عام ٢٠١٥ أصبح واضحاً تقدّم المعارضة المسلّحة على الأرض وازدياد عجز النظام عن وقفه، فاستنجد بالروس، بعد أن كان هنالك تسليم بقواعد لقواتهم في أكثر من مكان شرق المتوسط. وابتدأ الطيران الروسي في نهاية أيلول، بعد حشود، بقصف مركّز على مواقع المعارضة المسلحة، كان سبباً في تشكيل حالة توازن قوى جديدة وبداية لمرحلة مختلفة، زادت فيها أسهم الروس في المسألة السورية وتسويتها السياسية.
ورغم أن الأطراف المعنية كانت تتوقّع ذلك التدخّل العنيف من قبل الروس، إلّا أن حجم النتيجة كان أكبر من ذلك، ودفع بتلك الأطراف إلى عقد اجتماعين متعجّلين في فيينا في تشرين الأول والثاني من ذلك العام، صدر عنهما بيانان، تمّ في الثاني" تدقيق" الأول، والتأسيس لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، الذي ما زال المرجع الذي يحكم العملية السياسية السورية، بعداً عنه أو التزاماً به.
بشكلٍ متوازٍ أيضاً مع تلك التطورات اللاحقة للتدخّل الروسي، تمّ في اجتماعات فيينا المذكورة أعلاه، تفويض السعودية باستضافة المعارضة السورية بتشكيلاتها الداخلية والخارجية، وتشكيل هيئة تُفاوض النظامَ باسم المعارضة. وعلى الرغم من أن الأطراف الرئيسة- وليس كلّها- قد شاركت في هندسة مؤتمر الرياض الذي انتخب تلك الهيئة، التي كانت بهدف التفاوض والتسوية السياسية، إلّا أن المفاجآت التي ظهرت لاحقاً تبيّن أن الاختيارات قد انتهت إلى بعض الاختصاصيين البراغماتيين، مع كثير من الرؤوس الحامية التي لا تعرف المرونة وتتقن أو تؤمن بالتفاوض، على الرغم من كون المسؤول الرئيس عن إفشال العملية التفاوضية حتى الآن كان النظام نفسه.
على الأرض أيضاً ابتدأ مسار مختلف عملي ثم سياسي، انتهى الأول منهما بسقوط حلب واستخلاصها من يد المعارضة في ظروف يخيّم عليها التشكيك بصفقة روسية- تركية، طبعت بدورها المراحل اللاحقة بطابعها. فقد ابتدأ ما سُمّي بمسار آستانا بعد ذلك منذ مطلع عام ٢٠١٧، الذي اختطف جزءاً هاماً من العملية السياسية من مسارها الأساسي في جنيف الذي كان يحظى بالشرعية والإشراف الدوليين، مع تجويفه الأكثر عمقاً للقرار ٢٢٥٤.
ابتدأ مسار آستانا بخطة مناطق خفض التصعيد الأربع، التي تعرّضت مباشرة للإلغاء بعد ذلك واحدة إثر أخرى، بحيث لم يبق إلّا محافظة إدلب التي تمّ تجميع القوى المعارضة الدينية المتشدّدة فيها، وحتى الآن. ترافق ذلك مع تسليم غربي بالدور الروسي، واستسلام للدور التركي، على مقاعد يغلب أنها للفرجة من خارج الحلبة.
استمرّ ذلك المسار عشرين جولة حتى تلك التي انعقدت في حزيران الماضي، وكان مختبراً لتدجين المعارضة ما بين راعيها التركي، وما بين الضامنين الثلاثة في روسيا وإيران وتركيا أيضاً.
كان قد نتج عن مؤتمر سوتشي المتفرّع عن أستانا تشكيل لجنة لوضع مسودة دستور جديد، لحلّ إحدى السلل- أو العقد- الأربع التي طرحها القرار ٢٢٥٤. لكنّ هذا المسار أيضاً، ورغم غطائه الأممي وتوضّعه في جنيف، لم يستطع تحقيق اختراق واحد، وبقي على تخوم الشكليات التافهة في الأعمّ الأغلب.
استرخى الوضع العسكري على الأرض، ولم يعد فاعلاً إلّا الإرادات غير السورية، وارتاحت القوى الدولية لهذا الاسترخاء الذي يخلّصها من أحد أعبائها، ريثما يثبت ويتجمّد الوضع على ما هو عليه في تقسيم مديد، أو تطرأ ظروف مختلفة تتيح فرصة تحرك سياسي جديد. وفي العلاقات الدولية، قد يكون" تجميد" الوضع على ما هو عليه، ومحاولة تخفيف سلبيات ذلك الاستنقاع ومفرزاته، حلّاً مناسباً لمن يعمل بين فترة انتخابات وأخرى، من الدول المعنية.

٢- مرتكزات مسار جنيف

استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا يوم ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢اجتماعا لـ"مجموعة العمل من أجل سوريا"، بناءً على دعوة كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا حينها.
وضمّ الاجتماع كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية)، والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، وبرئاسة كوفي أنان المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، الذي أعلن أن الاجتماع أقر بياناً مفصلاً حول الأزمة أكد ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة البنود الستة المعروفة بـ"خطة أنان" بما في ذلك وقف "عسكرة الأزمة"، مشددا على ضرورة أن يتم "الحل بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، الأمر الذي يتطلب تشكيل حكومة انتقالية، من قبل السوريين أنفسهم، ومن الممكن أن يشارك فيها أعضاء الحكومة السورية الحالية"، ومتوقعاً أن حل الأزمة قد يحتاج إلى سنة كاملة.

وأصدرت "مجموعة العمل من أجل سوريا" تلك بياناً ختامياً، بعث به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى رئيسي الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي بتاريخ ٥ يوليو/تموز ٢٠١٢. وفي الواقع لاحقاً، استطاعت روسيا رعاية مماطلة النظام، ومن ثمّ تمزيق " بيان جنيف" ذاك إرباً إرباً. لا ننكر أيضاً أن أطرافاً دولية أخرى وفي المعارضة ساعدت على ذلك.

قال البيان إنه" يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراريي مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً. وأن" على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسّلح بكافة أشكاله، وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى." كما يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح" بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست"، بما يشمل: "تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه ليشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة، والعمل فورا على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع، والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص، أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم." إضافة إلى" و" كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين، وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية." واحترام" حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي ".

تحدّث البيان الذي كان مشروع حل لائق لجميع السوريين أيضاً عن العملية الانتقالية، التي قال إنها تتضمن بالفعل "التغيير"، وحدد بعض معالم الدولة الجديدة من حيث الديموقراطية وحقوق الإنسان والدستور، وأن المرحلة الانتقالية تبدأ بتشكيل" جسم حكم انتقالي" بصلاحيات تنفيذية كاملة، يقود البلاد حتى انتخاب هيئات حكم جديدة.

تجمّد النظام في قلعته المضمونة، وناور ومازال، مروراً بتغيّر الأحوال ابتداءً من التدخل العسكري الإيراني والروسي، وتجمّدت المعارضة المتصدّرة للتفاوض عند تعبير" مجلس الحكم الانتقالي"، حتى نسي الناس بيان جنيف نفسه، وأخذوا يتداولون أسساً وآلياتٍ جديدة للحلّ السياسي، وصولاً إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

تمّ التصويت بالإجماع على قرار مجلس الأمن المذكور في ١٨ ديسمبر ٢٠١٥، بعد التدخّل العسكري الروسي الكبير وتحت تأثيره لتوازن القوى، وبعد بياني فيينا- المذكورين سابقاً- ومؤتمر الرياض الذي كانت مهمته تشكيل هيئة تفاوض موسّعة للمعارضة من الائتلاف الوطني وممثلين للفصائل العسكرية، مع منصتي القاهرة وموسكو. وكلّ ذلك خلال شهر وتحت ظلال التدخّل الروسي القاتمة.

أكّد مجلس الأمن من جديد في القرار تأييده لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك لبيان فيينا، ثمّ طلب إلى الأمين العام أن يقوم، مباشرة أو عبر مبعوثه الخاص، بدعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة إلى الدخول على وجه السرعة في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي، مستهدفا أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ كموعد لبدء المحادثات.

كما ورد في القرار أنه يقر بدور الفريق الدولي باعتباره المنبر الرئيسي لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية. وأعرب عن دعم مجلس الأمن لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكما ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولاً زمنياً وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملا بالدستور الجديد، في غضون ١٨ شهراً تحت إشراف الأمم المتحدة، وهنا يرد في القرار تصنيف للخطى المطلوبة وترتيبٌ لها، أو أنه يوحي بذلك بقوة.

أكدّ القرار كذلك أنه يسلّم بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وانطلاق عملية سياسية موازية، عملا ببيان جنيف لعام ٢٠١٢، وبضرورة التعجيل بالدفع قدماً بكلتا المبادرتين، ويعرب في هذا الصدد عن تأييده لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية، وهو ما التزم الفريق الدولي بدعمه والمساعدة على تنفيذه، على أن يدخل حيز النفاذ بمجرد أن يخطو ممثلو الحكومة السورية والمعارضة الخطوات الأولى نحو انتقال سياسي برعاية الأمم المتحدة.

دخلت تلك العملية في دوّامة فارغة كان النظام فيها- بدعم روسي- يحبط أية محاولة للدخول جدياً في بحث تنفيذ تلك الخطوات المنصوص عليها أعلاه، متفرّغاً للاستفادة من دعم داعميه الخارجيين، وإعراض خصومه أو قلّة اكتراثهم.

٣- الاستعصاء الراهن

يبدو أن هنالك حالة استعصاء سوف تحتاج في اللحظة المناسبة إلى جدل جديد، ما بين مرتكزات هذا الاستعصاء التي سنوضحها أدناه والتي تحظى بشرعية الامر الواقع حتى الآن، وبين تطوير مداخل جديدة للحل تكسر الجمود الحالي. ولن يكون ذلك ممكناً طالما كانت الحالة السورية ما تزال قابلة للاستنزاف والاستعمال حتى الان لتحقيق منافع ومكاسب. وربّما أيضاً طالما لم يكن هنالك أضرار كبيرة للأطراف المختلفة تلتقي مصلحتها على ضرورة درئها وتلافيها، وصداعاً يصبح احتماله صعباً أو مستحيلاً أيضاً.

تتركّز عوامل الاستعصاء أولاً في مواصفات الحالة السورية، بما في ذلك في السلطة والمعارضة، وإلى أين وصل تفسخّهما معاً، وامتناع استقلاليّتهما، وانكماش الاهتمام الإقليمي والدولي بسوريا، ما عدا بعض انعكاسات أزمتها على العالم، كأزمة اللاجئين، وقضية الإرهاب، وفشل الدولة، والمخدّرات وغسيل الأموال وانفلات الأمن ولامركزيّته الكبيرة.
مثل هذا الاستعصاء المُحكم لا يمكن تفكيكه إلّا بإعادة بناء القضية من جديد، وتعزيز دور السوريين، وإحداث تغيير وتجديد وإعادة بناء في السلطة والمعارضة وفي كلّ أماكن توزّع سوريا والسوريين. وإحدى أكثر المهام ضرورة إعادة تشكيل الشخصية الديموقراطية- المدنية- العلمانية للسوريين، بتجميع قواها وخلق وعي جديد وجريء فيها إعادة تنظيمها بعقلية جديدة.
يحتاج اختراق الاستعصاء أيضاً إلى عقلية جديدة في الفكر والسياسة، وفي آليات الانتقال ومنطق التسوية وقبول الآخر من حيث القومية والطائفية والجهوية أو المناطقية، حين يكون الوضع ناضجاً.

مشروع خطة طريق مقترحة للحلّ السياسي

أولاً: نقاط تمهيدية وإجراءات لبناء الثقة:

١- وقف إطلاق نار شامل ونهائي.
٢- محاربة الإرهاب كما تعرّفه الأمم المتحدة وتجفيف منابعه.
٣- إطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين لدى كافة الأطراف.
٤- الإقلاع بخطة عملية تخصّ المفقودين ومصائرهم.
٥- أولوية تأمين وصول المساعدات الإنسانية.
٦- التأكيد على عودة النازحين واللاجئين عودة حرة آمنة وطوعية وبرمجة ذلك من خلال هيئة مشتركة تعالج أية تغييرات ديموغرافية، مهما تكن محدودة، سواء حصلت واقعياً أو قسرياً، وتوفير البنية التحتية المادية والقانونية اللازمة، وذلك بعد انسحاب الميليشيات الإيرانية وأية ميليشيات أجنبية والجيش التركي.
٧- الاعتراف بالقرارات الأممية كأساس للعملية السياسية، وخصوصاً القرار ٢٢٥٤.
٨- صدور قرار تنفيذي جديد من مجلس الأمن واضح وملزم لتأمين ومتابعة مسار الحلّ السياسي.
٩- التوافق على خروج كلّ المقاتلين الأجانب بترتيبات متوافق عليها وبإشراف دولي.
١٠- خروج كل القوى العسكرية الأجنبية، مع تأمين استمرارية مكافحة الإرهاب حتى إغلاق قضيته.
١١- البناء على الأمر الواقع في كلّ منطقة حتى يبدأ مسار التأسيس الجديد.
١٢- معالجة التغيير الديمغرافي الذي طال منطقة عفرين وجميع المناطق السورية الأخرى، ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لضمان عودة النازحيين والمهجّرين إلى مناطقهم الأصلية قبل ٢٠١١.
١٣- اعتماد مبادئ وتدابير العدالة الانتقالية اثناء عملية الانتقال السياسي، كخطوة على طريق تحقيق المصالحة الوطنية، ومعالجة آثار ومآسي الحرب، وجبر الضرر، ومحاسبة كل من ارتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية وتقديمهم للعدالة.

ثانياً: توافقات مسبقة ضرورية

١- الحلّ سوري/ سوري بضمانات دولية وعربية.
٢- رفض الحلّ العسكري الأمني، وحلول الحل السياسي بديلاً قاطعاً له.
٣- الحوار والتوافق أساسان ولا حلّ خارجهما.
٤- وحدة سوريا أرضاً وشعباً مع ضمان حقوق القوميات المختلفة.
٤- إيقاف العمل بالدستور الحالي، وإقرار دستور مؤقت حتى إقرار دستور جديد.
٥- العمل على دستور عصري جديد وتوافقي من خلال جمعية تأسيسية يجري التوافق على تشكيلها، أو من خلال اللجنة الدستورية بعد إعادة تشكيل مكوناتها لتكون شاملة للقوى السورية كلّها، وخصوصاً تطوير تمثيل القوى الديموقراطية ومجلس سوريا الديموقراطية.
٦- العمل بروح توافقية وبالتعاون مع خبراء واختصاصيين على مبادئ دستورية أو ما فوق دستورية تستوحي قيم الحداثة والديموقراطية وحقوق الإنسان انطلاقاً من الشرائع الدولية وبيان جنيف وكذلك ما قد يكون مفيداً من النقاط ال١٢.
٧- التوافق على مبادئ الهوية السورية والدولة اللامركزية والفصل ما بين الدين والدولة، وعلى أولوية التوافق ذاته.

ثالثاً: مستلزمات المرحلة الانتقالية

١- عقد مؤتمر وطني لانتخاب هيئة تشريعية مؤقتة تراعي الاختصاص وحسن التمثيل.
٢- تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها وبرعاية دولية ملموسة، لها كلّ الصلاحيات التنفيذية حتى الانتخابات في نهاية المرحلة الانتقالية.
٣- تشكيل مجلس عسكري يجري التوافق على بنيته ونظام عمله، يعمل فوراً على بناء القوى الأمنية وتوحيد القوى العسكرية في جيش محترف حديث، وضمان أمن المرحلة الانتقالية.
٤- تشكيل مجلس اقتصادي لتخطيط وبرمجة تنفيذ عملية إعادة البناء بالتعاون مع المراجع الدولية المعنية. إضافة إلى تأمين فرص العمل وترميم البنية التحتية وتحديثها.
٥- تشكيل مجلس للمصالحة والحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر.
٦- تشكيل مجلس لشؤون اللاجئين والنازحين.
٧- تمكين المرحلة الانتقالية وتأمين مستلزماتها بالقرارات والضمانات الدولية والعربية.